

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/45/428
22 October 1990

ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH

الدورة الخامسة والأربعون
البند ٥٦ (ن) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

نزع السلاح التقليدي على النطاق الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٣	باكستان
٥	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
٧	السنغال
٨	شيلي
٩	قطر
١٠	المكسيك

أولا - مقدمة

١ - في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ١١٦/٤٤ قـاف المعنون "نزع السلاح التقليدي على النطاق الإقليمي" الذي رحّبت فيه بالمبادئ الرامية إلى الحد من الأسلحة ونزع السلاح التي اتخذها بصورة مشتركة أو انفرادية عدد من البلدان على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ، فضلا عن التنفيذ المنتظم لتدابير بناء الثقة ، والحد من حيازة الأسلحة التقليدية وتخفيض الإنفاق العسكري بغية تحقيق الأمن غير المنقوص على قدم المساواة عند مستوى أدنى من التسلّح وتخصيص الموارد المفرج عنها على هذا النحو للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوب جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ؛ وأعربت من جديد عن تأييدها القوي لمنظومة الأمم المتحدة ، وبصورة خاصة للأمين العام ، في الجهود الرامية إلى إيجاد حل لحالات الصراع ، مما يؤكد من جديد الدور الأساسي للأمم المتحدة في العمل على إقرار السلم ونزع السلاح ، وللاحترام الدقيق للمبادئ والقواعد المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة ؛ وحثّ جميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول ذات الأهمية العسكرية ، على مضاعفة جهودها المبذولة في المحافل المناسبة من أجل التفاوض على تدابير نزع السلاح والحد من الأسلحة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ، وتنفيذ هذه التدابير ، مع مراعاة مسؤوليتها الخاصة في تلك المسألة ومبدأ توفير الأمن غير المنقوص لجميع الأطراف على قدم المساواة ، بهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين ؛ وناشدت جميع الدول أن تيسّر التقدم في اتجاه نزع السلاح الإقليمي والامتناع عن اتخاذ أي إجراء ، بما في ذلك استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية للدول وسيادتها ، والتدخل في شؤونها الداخلية ، مما قد يعيق تحقيق هذا الهدف ؛ ودعت جميع الدول الأعضاء إلى أن توافي الأمين العام بوجهات نظرها بشأن السبل والوسائل التي تهدف إلى تعزيز الجهود الإقليمية ودون الإقليمية المبذولة للحد من الأسلحة ، مع مراعاة التطورات الأخيرة التي حصلت في هذا المجال ؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والأربعين تقريراً عن تنفيذ القرار ، مع مراعاة وجهات النظر التي تعرب عنها الدول الأعضاء .

٢ - وعملاً بالفقرتين ٦ و ٧ من القرار ، التمس الأمين العام ، في مذكرة شفوية مؤرخة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، من جميع الدول الأعضاء أن توافيه ، بحلول تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بوجهات نظرها بشأن السبل والوسائل التي تهدف إلى تعزيز الجهود الإقليمية ودون الإقليمية المبذولة لنزع السلاح والحد من الأسلحة ، مع مراعاة التطورات الأخيرة التي حصلت في هذا المجال . وقد تلقى الأمين العام ، حتى الآن ،

ردودا من باكستان ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والسنفال ، وشيلي ، وقطر ، والمكسيك . أما الردود الاخرى التي ترد فستصدر بوصفها إضافات لهذا التقرير .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

باكستان

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠]

١ - تتحرك جهود المجتمع الدولي نحو بلوغ المثل الاعلى المتجسد في نزع السلاح العام الكامل بهندي من رغبة الإنسان الاصلية في إقرار سلم وأمن حقيقيين ، والقضاء على أخطار الحرب ، وتحرير الموارد الاقتصادية والفكرية وغيرها من الموارد تحقيقا للأغراض السلمية .

٢ - وقد اعتمدت المبادئ التوجيهية الاساسية لإحراز تقدم في نزع السلاح العام الكامل في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكّسة لنزع السلاح . ومما يؤسف له أن تحقيق المقاصد والاهداف التي أقرت في تلك الدورة ما زال أملا بعيدا .

٣ - وعلى حين شهدت السنوات الاخيرة تولّد قدر من الامل في إحراز تقدّم مجدّ في ميدان نزع السلاح على النطاق العالمي ، من خلال المفاوضات التي جرت بين الدولتين العظميين بشأن بعض قضايا نزع السلاح ، فإن باكستان ترى ضرورة بذل جهود دؤوبة داخل إطار مؤتمر نزع السلاح وتحت مظلة الأمم المتحدة من أجل إحراز تقدم في كامل نطاق قضايا نزع السلاح .

٤ - ومن العناصر الهامة لمناخ الأمن العالمي التي تستحق اهتماما وإنصافا عديم الخطر الذي يتهدد أمن الدول الصغرى بفعل تسلّح الدول الكبرى ومواقفها العدوانية التي تستهدف ممارسة السيطرة والهيمنة على الصعيد الإقليمي .

٥ - ومنذ عدد من السنوات وباكستان تدعو الى اتباع نهج إقليمي تجاه نزع السلاح النووي والتقليدي . فباكستان ترى أن نهجا كهذا هو وحده الكفيل بإيلاء مختلف الحالات

ووجهات النظر الخاصة بمناطق معينة ، وهو ما قد لا ينطبق عالميا ، الاهتمام والاعتبار الواجبين بغية اتخاذ تدابير علاجية . كما أن مثل هذا النهج يمكن أن تراعى فيه العلاقات القائمة بين بلدان المنطقة الواحدة وكذا التفاعل بينها وبين القوى الخارجية ، بحيث يمكن تناول الشواغل الأمنية المشروعة للجميع .

٦ - وبالنسبة لمنطقة جنوب آسيا ، فإن باكستان تتطلع إلى وضع إطار اقليمي وثنائي لنزع السلاح ، والامن ، وتدابير بناء الثقة . وفي هذا الصدد ، تقدمت باكستان بمقترحات تدعو إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا ، والتفتيش المتبادل للمرافق النووية ، والانضمام المتزامن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والإعلان المشترك بشأن عدم حيازة أو إنتاج الأسلحة النووية ، والقبول المتبادل للضمانات الدولية ، وإبرام معاهدة ثنائية أو اقليمية لحظر التجارب النووية ، وتخفيض القوات المسلحة بصورة مقبولة للطراف ومنصفة ومتوازنة بما يكفل تحقيق الامن غير المنقوص على قدم المساواة للدول كافة ، وتقييد النفقات العسكرية ، وما إلى ذلك . وكل هذه المقترحات موجهة نحو تعزيز نزع السلاح وبناء الثقة والامن الاقليمي . ومما يشجع باكستان أنها أقرت اتفاقا مع الهند بعدم اعتداء إحداهما على المرافق النووية للأخرى ، وهو ما تعتبره خطوة أولى هامة نحو بلوغ تلك الاهداف .

٧ - ومما يعد نتيجة لا غنى عنها لمناداة الدول بنزع السلاح على النطاق العالمي أن تبذل جهدا جماعيا على الصعيد الاقليمي لتعزيز الامن ونزع السلاح عند أدنى مستوى ممكن من التسلح . وترى باكستان أن اتباع نهج اقليمي من شأنه أن يدعم بفعالية عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح ويعزز أمن الدول الصغرى ، ومن ثم يسهم في تحقيق السلم والامن الدوليين . والنهج الاقليمي تجاه نزع السلاح يكمل الجهود الرامية إلى نزع السلاح على النطاق العالمي ، ولذا يمكن اتباعه في آن واحد مع بذل تلك الجهود .

٨ - وترى باكستان ضرورة اتخاذ الخطوات التالية لتعزيز النهج الاقليمي تجاه نزع السلاح :

(أ) دعم الأمم المتحدة لعملية وضع تدابير بناء الثقة على الصعيد الاقليمي . وتشجيع ودعم المبادرات التي تتخذها دول كل منطقة في هذا الميدان وفي ميادين نزع السلاح ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والامن ؛

(ب) تسوية الخلافات أو المنازعات المستعصية بين دول كل منطقة بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، تعزيزا لعملية نزع السلاح الاقليمي ؛

(ج) إبرام اتفاقات بشأن تبادل ضبط النفس في حيازة الأسلحة ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، وتدابير بناء الثقة ، ونبذ سياسات التداخل ، والتدخل ، والسيطرة ، والقسر ، واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها بأي شكل كان ؛

(د) السعي من جانب دول كل منطقة نحو تحقيق توازن عسكري فيما بينها مقبول لها . والتدابير الرامية إلى تحقيق توازن عسكري اقليمي يمكن أن تتضمن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، ونبذ حيازة أسلحة التدمير الشامل والأسلحة الاشعاعية وبعض أنواع الأسلحة المتطورة ، وتعيين حدود قصوى متفق عليها للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية والانفقات العسكرية ؛

(هـ) إنشاء مؤسسات وآليات تيسر اتخاذ مبادرات على الصعيد الاقليمي بشأن نزع السلاح والامن ؛

(و) قيام دول كل منطقة ، متى تحقق قدر من الثقة المتبادلة ، باتخاذ مواقف مشتركة ومنسقة تجاه التهديدات الخارجية للمنطقة ، بما في ذلك وجود قوات أجنبية بالقرب منها ؛

(ز) قيام الامين العام بإجراء دراسة ، بمعاونة فريق من الخبراء الحكوميين ، عن النهج الاقليمي تجاه نزع السلاح ، يحلل بالتحديد التهديدات المحدقة بأمن الدول الصغرى ويقترح التدابير العلاجية اللازمة .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[١٤ آب/أغسطس ١٩٩٠]

١ - أيدت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية قرار الجمعية العامة ١١٦/٤٤ قاف المعنون "نزع السلاح التقليدي على النطاق الاقليمي" والذي كان مما قامت به الجمعية العامة فيه أن رحبت بالمبادرات الرامية الى الحد من الأسلحة ونزع السلاح التي اتخذت على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ، فضلا عن تدابير بناء الثقة والحد من حيازة الأسلحة التقليدية وتخفيض الانفاق العسكري .

٢ - وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مؤمنة بأن أكثر السبل فعالية لتحقيق نزع السلاح هو الجمع بين النهجين العالمي والاقليمي والافادة من امكانياتهما التكاملية .

٣ - وفي هذا الصدد ، ترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن امكانيات النهج الاقليمي لنزع السلاح التقليدي يجب ألا تقل ، بل أن يستفاد منها بصورة ايجابية . ومما يساعد حاليا على الانتقال الى اتخاذ تدابير اقليمية لنزع السلاح والحد من الاسلحة على نطاق كبير الاتجاهات الايجابية الجديدة في الوضع الدولي الآخذة في الظهور والترسخ على الصعيد العالمي ، فضلا عما أحرز ويزعم احرازه من تقدم في تسوية عدد من حالات النزاع الاقليمي .

٤ - وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ترى أن نطاق التدابير التي يمكن اتخاذها بنجاح على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي محدد بشكل سليم في الفقرة ١ من القرار ١١٦/٤٤ قاف . ومما له أهمية خاصة الشروع ، بغير ابطاء ، في اتخاذ مثل هذه التدابير في المناطق التي توجد بها بؤر توتر . كذلك ، فإن ايجاد دور وقائي جديد للدبلوماسية من شأنه أن يكفل حسن توقيت اتخاذ تدابير من داخل هذا النطاق في المناطق التي يحتمل أن تنشب فيها نزاعات .

٥ - ومما لا جدال فيه أنه لدى وضع واتخاذ تدابير نزع السلاح على النطاق الاقليمي ، ينبغي مراعاة خصائص كل منطقة ووجهات نظر جميع الاطراف المعنية . ومما له أهمية كذلك أن تعمل الدول كافة ، بما فيها الدول الواقعة خارج هذه المنطقة أو تلك ، على تهيئة الظروف اللازمة لاتخاذ تدابير نزع السلاح على النطاق الاقليمي .

٦ - وفيما يتعلق بخصائص كل منطقة ، فإن امكانية اتخاذ تدابير جادة لنزع السلاح والحد من الاسلحة وبناء الثقة ستزداد بدرجة كبيرة اذا ما روعي ، على نحو متبادل ، ما اكتسب بالفعل وما يكتسب من خبرة ، في شتى المناطق ، في وضع واتخاذ مثل هذه التدابير . وقد تكونت الخبرة الايجابية الكبيرة في هذا الشأن ، في جانب منها ، داخل اطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذي تتخذ تدابير بناء الثقة في المجال العسكري في اطاره منذ عدد من السنوات بالفعل ، وفي اطاره أيضا تجري حاليا مفاوضات بشأن جيل جديد من هذه التدابير ، الى جانب مفاوضات بشأن تخفيض القوات المسلحة والاسلحة في أوروبا .

٧ - وترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن القرار ١١٦/٤٤ كاف يشتمل على حكم هام يقضي بأن تقدم الأمم المتحدة المساعدة الى الدول التي قد تطلبها بهدف وضع تدابير لنزع السلاح على النطاقين الاقليمي ودون الاقليمي . وهذا الحكم يؤكد إيمان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة في نزع السلاح ، بما في ذلك على النطاق الاقليمي .

٨ - والأمم المتحدة يمكنها ، بالاتفاق مع دول كل منطقة ، أن تضطلع بمهام مفيدة في مجال ابرام الاتفاقات ، وذلك مثل رصد تنفيذها ، والتحقق منه ، وما الى ذلك .

٩ - والدور الجديد للأمم المتحدة في نزع السلاح على النطاق الاقليمي يمكن أن يتجوز بالنجاح اذا ما ارتبط بعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم في هذه المنطقة أو تلك .

١٠ - وترى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن مما يساعد كذلك على احراز تقدم في عمليات نزع السلاح على النطاقين الاقليمي ودون الاقليمي قيام مراكز الأمم المتحدة الاقليمية للسلم ونزع السلاح بعقد سلسلة من الحلقات الدراسية لبحث هذه المسألة . وهناك بالفعل أمثلة ناجحة في هذا الصدد .

١١ - ومما يعد حافزا جادا على البدء عمليا في الحد من الأسلحة ونزع السلاح على النطاق الاقليمي ، وعاملا مستقلا هاما لتعزيز الامن والاستقرار ، التحول الى اصفاء طابع دفاعي محض على المفاهيم العسكرية وعلى تشكيلات القوات المسلحة ، والتحول ايضا الى تطبيق مبدأ الكفاية المعقولة اللازمة لأغراض الدفاع . وبطبيعة الحال ، فإن المضمون المحدد لمثل هذا النوع من التحول سيتحدد من واقع خصائص كل منطقة .

السنغال

[الامل : بالفرنسية]

[٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٠]

١ - ما زالت حكومة السنغال على اقتناعها بضرورة ايلاء الاهتمام الواجب لنزع السلاح التقليدي على النطاق الاقليمي .

٢ - وفي هذا الصدد ، فإنها تعتقد اعتقادا راسخا بأن أحد سبل تعزيز تحقيق هذا الهدف الهام هو القيام ، داخل اطار هيئات الأمم المتحدة المناسبة ، بتعيين مؤشرات

دقيقة تساعد على تحديد مستوى التسلح الذي حققته البلدان المعنية ، مع مراعاة المرحلة التي بلغتها من التنمية .

٣ - وهذه المؤشرات يمكن تحديدها ، مثلا ، من حيث :

(أ) النسبة بين تعداد القوات المسلحة وتعداد السكان ؛

(ب) حصة الدفاع من الميزانيات العامة للدول ؛

(ج) النسبة المئوية المخصصة من الناتج القومي الاجمالي للانفاق على القوات المسلحة .

شيلي

[الأصل : بالاسبانية]

[١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠]

عمدت شيلي ، ادراكا منها لاهمية الموضوع ، الى اقامة آليات للحوار وتقريب وجهات النظر فيما بين القوات المسلحة في أمريكا اللاتينية ، مع الاهتمام الخاص بالقوات المسلحة في البلدان المتجاورة . ومنطلق شيلي في هذا الصدد هو ايمانها بأن هذه الجهود تشكل خطوة أولية وضرورية على طريق نزع السلاح التقليدي على النطاق الاقليمي . ففي نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، عقد في مدينة فينيا دل مار المؤتمر الخامس عشر للقوات البحرية للبلدان الأمريكية . وبالمثل ، تُعقد اجتماعات دورية بين رؤساء أركان القوات المسلحة في الأرجنتين وبيرو بهدف تعزيز التعاون والتفاهم في نطاقات اختصاصهم . كذلك ، فإن اشتراك شيلي في البرنامج الدولي لشبكات التوابع الامطناعية المخصصة للبحث والانقاذ (كوسباس - سارسات) ، الى جانب اقامة العرض الجوي الدولي سنويا في شيلي ، إنما هما جهدان آخران من المأمول أن يسهما في عملية نزع السلاح التقليدي على النطاق الاقليمي .

قطر

[الأصل : بالعربية]

[٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠]

١ - تؤكد دولة قطر مجدداً على أن الأمل في نزع السلاح وتخفيف حدة التوتر الدولي واحترام حق تقرير المصير بشكل حر والاستقلال الوطني ، وتسوية الخلافات عملاً بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، ونزع السلاح والتنمية وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، هي أمور مترابطة فيما بينها .

٢ - وتلاحظ دولة قطر بقلق التطور النوعي والكمي الذي وصلت إليه الأسلحة التقليدية ، وتشير إلى أنه أصبح من الضروري النظر في اتخاذ إجراءات تتعلق بالتحديد والتخفيض التدريجي للأسلحة التقليدية ، ضمن إطار التقدم باتجاه نزع السلاح العام الكامل . وتؤكد في هذا الصدد أنه تقع مسؤولية خاصة على عاتق القوى النووية والدول التي تنتمي إلى الحلاف العسكرية ، وأولئك الذين يمتلكون ترسانات كبيرة من الأسلحة التقليدية ، وأن عليهم أن يمارسوا التخفيضات الابتدائية والكبيرة . وتعيد قطر التأكيد على أن إجراءات نزع السلاح ينبغي أن تضمن حق جميع البلدان في الأمن ، انطلاقاً من الاحترام الصارم للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . على أنه يجب أن يكون مفهوماً بصورة واضحة أن الحملة العالمية لنزع السلاح لا تعتبر بأي حال أداة لتحدي الاهتمامات الأمنية للحكومات ولا للتشكيك فيها ، بل على العكس . ففي عالم من الأمم ذات السيادة ، فإن لكل دولة الحق الذي لا يمكن إنكاره في تحقيق أمنها .

٣ - وتقر دولة قطر بأن إجراءات نزع السلاح التقليدي على النطاق الإقليمي و/أو دون الإقليمي التي تأخذ بعين الاعتبار خصائص كل إقليم أو منطقة دون اقليمية ، المتفق عليها من قبل بعض أو جميع البلدان ، ستساهم في تنشيط السلم والأمن الدوليين .

٤ - وتندد دولة قطر بعملية إقحام نتائج التقدم العلمي - التكنولوجي في تصنيع أسلحة جديدة للابادة الشاملة ، النووية وغير النووية ، وكذلك الأسلحة التقليدية ذات القدرة التدميرية الكبيرة ، وتطالب بوضع حد لهذه الممارسات ، وبأن يستخدم التقدم العلمي التكنولوجي لخير الإنسانية فقط .

٥ - وفي ضوء ذلك تؤكد دولة قطر على ما يلي :

- (أ) المطالبة بوقف التعاون النووي بين الولايات المتحدة وأعضاء آخرين في حلف شمال الأطلسي وبين إسرائيل وجنوب أفريقيا العنصرية ؛
- (ب) المطالبة ببدء المفاوضات من أجل الحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها ، حيث يقع الدور الأساسي على عاتق القوى النووية وأعضاء الحلف والمعاهدات العسكرية لكونهم يمتلكون الترسانات الأكبر من هذه الأسلحة ؛
- (ج) دعم اتخاذ تدابير نزع السلاح على النطاق الاقليمي ودون الاقليمي كمساهمة في نزع السلاح العام الكامل ، آخذين بعين الاعتبار خصائص كل اقليم ومنطقة دون اقليمية ودون الانتقاص من حق الدول في التأهب في سبيل الدفاع المشروع عن النفس ؛
- (د) تواجه الدول العربية برمتها احتمال الافناء النووي من جانب إسرائيل التي طورت قدرتها النووية ؛
- (هـ) عقد اتفاقية أو اتفاقيات تعكس بصورة ملموسة مبدأ عدم استخدام القوة ، كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة ؛
- (و) نزع السلاح العام الكامل بوصفه أشمل ضمان ممكن للسلام العالمي ؛
- (ز) تعتبر دولة قطر المناخ السياسي الدولي الحالي مناخا مواتيا لاجراز نتائج ايجابية كبيرة ، لا سيما في ضوء التطورات الأخيرة .

المكسيك

[الأصل : بالاسبانية]

[١٢ تموز/يوليه ١٩٩٠]

- ١ - في الوقت الذي ينبغي فيه عدم اغفال أولوية نزع السلاح النووي والمسؤولية الرئيسية للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول ذات الأهمية العسكرية ، في سياق

الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، فإن تدابير نزع السلاح التقليدي على النطاق الاقليمي قد يثبت أنها خطوات ملموسة على طريق بلوغ ذلك الهدف .

٢ - وفي هذا السياق ، فإن لتدابير نزع السلاح التقليدي في المناطق التي تتركز فيها كميات ضخمة من الأسلحة أهمية بالغة .

٣ - وفي أمريكا اللاتينية ، فإن تدابير نزع السلاح التقليدي ستكون مكملة للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية ، مما يعمل على تعزيز أمن كافة دول المنطقة .

٤ - ومن أجل توطيد السلم والأمن في مختلف مناطق العالم عن طريق الحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها ، فإن على الدول في شتى المناطق الجغرافية أن تبذل ما في وسعها للتوصل الى اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف تحقق ذلك الهدف .

٥ - وبالنسبة لمختلف جوانب نزع السلاح التقليدي على النطاق الاقليمي فينبغي أن ينظر فيها في المشاورات والمؤتمرات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تُعقد في شتى المناطق بين الدول المهمة بتحقيق ذلك الهدف .
